



المكسيك: انتخابات تاريخية تؤدي إلى إحداث ضغوط باتجاه اللامركزية

مانويل غونزاليز أوروبيزا Manuel Gonzalez Oropeza

بعد أكثر من ١٥٠ عاماً من النظام الفدرالي وصلت المكسيك إلى إجماع حول ضرورة إصلاح توزيع السلطات فيها الذي يمتاز بالمركية العالية. ففي ردها على الانتخابات التاريخية التي حدثت عام ٢٠٠٠ أصبحت الولايات تطالب بمزيد من السلطات لتعزيز الديمقراطية والتعددية. إلا أن في هذا الحوار بين الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات البالغ عددها ٣١ هنالك طرف ثالث يسعى من أجل المزيد من الاستقلال والمساواة وهو الحكومات المحلية في ٢٣٠٠ بلدية. كما أن هناك قلق بشأن المركز المحدود الذي تتصف به المنطقة الفدرالية لمدينة المكسيك التي تضم خمس مجموع سكان البلد.

بالرغم من هذا الإجماع إلا أن الإصلاح لن يكون بهذه السهولة حيث أن أي تغيير يجب أن يتبع عملية تعديل للدستور. هنالك نقص في توفر الإرادة لدى

القطاعات السياسية لتقديم تنازلات لصالح باقي المجتمع السياسي. كما أنه لا يوجد اتفاق حول تفاصيل الإصلاح بالرغم من أن الغاية هي تحول عكسي في السلطات الفدرالية وزيادة مشاركة الحكومات المحلية.

عادة ما تكون الحكومات المحلية غير مستعدة لمواجهة التحديات التي تفرضها اللامركزية هذه ما عدا المدن الكبيرة. تفتقر حكومات البلديات في الغالب إلى سلطات مفوضة من الدولة أو الحكومة الفدرالية. إلا أن عليها أن تحل القضايا التي تتداخل فيها السلطات لدرجة استحالة الفصل بين مناطق السلطات القضائية المختلفة. ولسوء الحظ أن أقرب مستوى حكومي إلى الشعب وهو الحكم المحلي عليه أن يستجيب أولاً بالنيابة عن جميع المستويات. تتمتع جميع البلديات بنفس الهيكلية التنظيمية حيث أنه لا وجود للاتماتلية في الفدرالية المكسيكية.

تم إنشاء بعض المؤسسات الدستورية في أوائل القرن الحادي والعشرون، وتم اعتبار دستور ولاية فيراكروز الجديد لعام ٢٠٠٠ نموذجاً لهذا الإنشاء، إلا أن الولايات التي اعتمدت بشكل كبير على التدخل الفدرالي والمؤسسات الفدرالية هي الأكثر تردداً في العمل المستقل المبتكر.

لقد أصبحت المكسيك أكثر ديمقراطية ويعود ذلك إلى التغيير في القيادة السياسية وليس إلى إصلاح جذري للمؤسسات.

تعتبر عملية اللامركزية عملية صعبة ومؤلمة بالنسبة للحكومة الفدرالية لأنها تتسبب في تآكل البيروقراطية الفدرالية وفي إيجاد تغيير جذري في توزيع المصادر المالية. ففي عام ٢٠٠٤، كانت هنالك دعوة إلى عقد مؤتمر وطني مالي يجمع بين جميع أطراف الحكومة لمناقشة كيفية إصلاح عملية فرض الضرائب والإنفاق والمصادر المالية ضمن الجهود نحو اللامركزية. لم يحصل الحوار الدائر

بشأن العلاقات بين الحكومية على الكثير من الانتباه في المكسيك، بحيث يركز هذا الحوار على الفدرالية السلبية في الهيكلية بدلاً من التفاعل الديناميكي بين جميع مستويات الحكومة. لقد أصبحت المكسيك أكثر ديمقراطية ويعود ذلك إلى التغيير في القيادة السياسية وليس إلى إصلاح جذري للمؤسسات.

نجد في البلاد الأخرى أن التوزيع الصارم للسلطات بين الصلاحيات القانونية للفدرالية وللولاية أصبح أكثر سهولة من خلال التفسير المرن للسلطات القضائية. إلا أن هذا الحال لم يطبق في المكسيك حيث تم إسكات التدخل القضائي مما يعني حاجة الإطار الدستوري إلى المزيد من الإصلاح. هناك مادة في الدستور الفدرالي

تحد من التفسير القضائي لقرارات محكمة العدل العليا. إلا أن هناك مادة أخرى تسمح بجل "الجدل الدستوري" بحيث يقوم أي مستوى من مستويات الحكومة بتقديم التماس لدى محكمة العدل العليا في حال وجود تعدي على توزيع السلطات الموجود في الدستور.

يمنح الدستور كامل الصلاحيات الفدرالية، في حين تتمتع الولايات فقط "بسلطات محتفظ بها" لا يأتي الدستور على ذكرها، ولكنها قابلة للتطور في الدساتير الخاصة بتلك الولايات. ولأن الحكومة الفدرالية تتمتع بالمسؤولية الكاملة فيما يتعلق بالضرائب والشؤون الخارجية فإن باستطاعتها فرض الضرائب وتوقيع الاتفاقيات الدولية في أي مجال تراه مناسباً حتى في المسائل "المحتفظ بها" للولايات. كما استفادت الحكومة الفدرالية من بند في الدستور يعرف بأنه بند السلطات "الممنوحة ضمناً"، والذي يفسر في مناسبات نادرة بأنه مخرج من القاعدة العامة الصارمة الخاصة بتوزيع السلطات.

بالمقابل، لم تقم غالبية الولايات باستغلال الإمكانات التي تتيحها السلطات الكامنة غير المحددة من خلال قيامها بممارسة ضبط النفس. أحد الأمثلة البارزة على ذلك هو النقص في الحماية التي توفرها دساتير الولايات لحقوق الإنسان. لقد عملت الولايات المكسيكية على توسيع نطاق حقوق الإنسان لمواطنيها ضمن ظروف استثنائية فقط كما أنها لم تقم بأي خطوات لحمايتها. هنالك مثال آخر على ضبط النفس وهو تماثل الجهات التشريعية للدولة حيث بقيت جميع الولايات حتى الآن وفق نظام التشريع ذو المجلس التشريعي الواحد بالرغم من اقتراح العديد منها التغيير وإيجاد هيئة تشريعية ثنائية.

تعتبر الظروف السياسية في المكسيك ناضجة من أجل إصلاح النظام القائم. تغطي أحزاب المعارضة الخارطة السياسية والانتخابية، كما أن الرئيس لا يسيطر على الكونغرس الفدرالي كما في السنوات السابقة. وينطبق هذا الحال على مستوى الدولة وقد أدخل التمثيل النسبي التعددية في تركيبة الأجسام البلدية والمجالس التشريعية للولايات. يأتي غالبية المسؤولين التنفيذيين في الولايات من أحزاب تختلف عن السلطة التنفيذية الفدرالية. بالتالي، نجح العديد من الولايات في إدخال تغييرات في الحكم وفرضت إجراءات أشد صرامة لحفظ القانون أثناء الانتخابات.

في الوقت الذي يبدو فيه المناخ السياسي مواتياً من أجل التغيير إلا أنه يحبط الإصلاحات السريعة التي تطول مجالات واسعة من المؤسسات الحكومية. يعكف الآن مجلس الشيوخ في الكونغرس الفدرالي على دراسة أفضل الأساليب لجعل

السلطات لامركزية. ويبدو أن التفويض أو التحويل المشروع للسلطات من الحكومة الفدرالية إلى الوحدات الفرعية قد ينجح ضمن تقاليد القانون المدني المكسيكي حيث يوجد كبح للتدخل القضائي.

لقد أدهشت التطورات الفدرالية والإصلاحات السياسية الأخرى الجديدة المراقبين الذين كانوا معتادين على فهم معين للحقائق السياسية في المكسيك؛ وأصبحوا يدركون أن المكسيك المعاصرة هي قبض البناء.